الأمم المتحدة

A/C.3/71/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
21 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ميخيا فيليس ..... (كولومبيا)

ولاحقاً: السيد غلوسنر (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

ولاحقاً: السيدة ميخيا فيليس (الرئيس) ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17327 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/71/94، و A/71/96، و A/71/114، و A/71/119، و A/71/120 و A/71/121)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/71/316)

١ - **السيد فيديتوف** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): تكلم عن طريق وصلة فيديو، فقال إن السنة كانت سنة صعبة وهامة للجهود الدولية المبذولة في مجالات معالجة منع الجريمة، والعدالة الجنائية، ومراقبة المخدرات، والفساد، والإرهاب. وقد ساعدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، على تعزيز اتباع نهج متوازن ومتكامل وقائم على الحقوق فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية يعالج تحديات من قبيل الوقاية والعلاج القائمين على الأدلة، والحصول على أدوية خاضعة للرقابة من أجل التخفيف من الألم، واستجابات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون التي تتقيد بمبادئ النسبية وسيادة القانون، وتعميم مسائل نوع الجنس والشباب في السياسات والبرامج ذات الصلة بالمخدرات. وتعزز الوثيقة الختامية المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال“ الالتزام العالمي بالاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وتوفر إطارا قوياً لتحديث الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمشكلة المخدرات العالمية. وإضافة إلى ذلك، تنخرط لجنة المخدرات في متابعة شاملة تشارك فيها كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية.

٢ - وأضاف قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سيواصل العمل عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين للتصدي للتحديات المحيطة بالمخدرات غير المشروعة. ويختبر المكتب ميدانياً المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وذلك في شراكة مع منظمة الصحة العالمية وقام بشن حملة عالمية بشأن الوقاية من المخدرات القائمة على الأدلة. ويساعد المكتب، بوصفه من الجهات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على تسريع تقديم المساعدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمتعاطي المخدرات ونزلاء المصحات. وقد وفرت الدورة الاستثنائية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ زخماً جديداً للتنمية البديلة كوسيلة للحد من الزراعة غير المشروعة لنبات الكوكا وخشخاش الأفيون والقنب، وكذلك تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المهمشة من خلال إتاحة فرص مشروعة لكسب دخل.

٣ - واستطرد قائلاً إن الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أطلقت الدورة الثانية لآلية الاستعراض لمعالجة المنع واسترداد الأصول. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء أيضاً في تنفيذ إعلان الدوحة، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد ركزت عملية المتابعة الملموسة، بدعم من قطر، على تعزيز النزاهة القضائية والتثقيف من أجل العدالة، والإسهام بذلك في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وستمثل الدورة الثامنة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فرصة هامة لزيادة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التهديدات عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار في الممتلكات الثقافية، والقرصنة، والجريمة البحرية.

٤ - وتابع كلامه فقال إن البرامج القطرية والإقليمية والعالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساعد، إلى جانب شراكاته الوثيقة مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرها، في تنمية القدرات في مجالات حفظ الأمن القائم على الاستخبارات، وإدارة مسرح الجريمة، وتقنيات التحقيق الخاصة، والأدلة الجنائية، والتحقيقات المالية، وإدارة الحدود، وكذلك التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي والأقاليمي للنهوض بتبادل المعلومات والعمليات المتعددة الأطراف التي تستهدف الجريمة الخطيرة والتدفقات المالية غير المشروعة. واستجابة لطلبات من دول أعضاء ومن قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعزيز خدماته في مجال تقديم المساعدة القانونية وبناء القدرات للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

٥ - وأردف قائلاً إن المكتب واصل تزويد المجتمع الدولي بأعلى مستوى من البحوث والتحليلات في المجالات المندرجة ضمن ولايته. ويستكشف تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٦ مسألتي المخدرات والتنمية المستدامة ويوفر فهماً أفضل لكيفية تحقيق التكامل بين السياسة المتعلقة بالمخدرات والتدخلات الإنمائية. وكشف أول تقرير عن الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية في العالم، وهو تقرير صدر أيضاً في عام ٢٠١٦، أوجه هشاشة الأحياء البرية والغابات في مواجهة الجريمة. وسيبرز التقرير العالمي الذي يصدر كل سنتين عن الاتجار بالأشخاص، المقرر صدوره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الحاجة إلى التصدي للإيذاء والاستغلال الإجراميين في سياق أزمة اللاجئين والمهاجرين الحالية. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات دعم الدول الأعضاء في تنفيذ البروتوكولين التكميليين لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل تعزيز العدالة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

٦ - وأكد أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ملتزم بتقديم الدعم للدول الأعضاء مع السعي إلى استخدام ميزانيته بكفاءة، وزيادة المساءلة والشفافية، والتقيد بالإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين في صفوف موظفيه. وقال إن التمويل الخارج عن الميزانية قد زاد بمقدار ثلاثة أمثال في العقد المنصرم ولكن المساهمات غير المخصصة انخفضت انخفاضاً هائلاً، ويحصل المكتب على أقل من ١ في المائة من الميزانية العادية الإجمالية للأمم المتحدة. واستجابة لذلك، بدأ المكتب في تطبيق نموذج لاسترداد التكاليف بالكامل، تماشياً مع سياسات الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكنه لا يزال يجاهد ليكفل استدامة بعض مكاتبه القطرية والإقليمية، ذات الأهمية الجوهرية للوفاء بولايته. ويحتاج المكتب إلى موارد أكبر من الميزانية العادية، ويحتاج أيضا إلى أموال من مصادر أخرى من أجل إدارة أنشطته الأساسية ومبادراته المؤسسية، ومن أجل القيام بعمله المعياري وبإجراء بحوث والاستجابة على وجه السرعة لنداءات العمل الصادرة عن الدول الأعضاء.

٧ - **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): أكد وجوب أن يكون هناك تعاون وتنسيق فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن التواصل مع الجمعية العامة. وقال إن تقرير المخدرات العالمي يشدد تشديداً خاصاً على عرض وتوافر المؤثرات العقلية الجديدة؛ ولكن ينبغي أن يجرى أيضاً تحليل أعمق للطلب وللاستهلاك. ويجب الحفاظ على الزخم الناجم عن الالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية.

٨ - **السيد رويز بلانكو** (كولومبيا): قال إن وفد بلده يقدر العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا من أجل الحد من الطلب،

وتعزيز التنمية البديلة، وتعزيز نظام إقامة العدل ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وهو يرحب بالقرار الذي اتخذته لجنة المخدرات ويقضي بعقد أربعة اجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتخصيص يوم واحد لتنفيذ ومتابعة نتائج الدورة الاستثنائية. وتساءل عن الإجراءات التي يتخذها المكتب مع غيره من وكالات الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ التوصيات المنبثقة من الدورة الاستثنائية تنفيذاً جماعياً ويتسم بالكفاءة.

٩ - **السيد فيدوتوف** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن المؤثرات العقلية الجديدة هي أحد التحديات الرئيسية المذكورة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ولذا سيواصل المكتب التعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومع منظمة الصحة العالمية في مجال المؤثرات العقلية الجديدة، ومساعدة البلدان في وضع استراتيجيات للتصدي لذلك التحدي من خلال التشريع ومن خلال التعاون والتنسيق الدوليين.

١٠ - وأكد التزام المكتب بالعمل عن كثب مع شركائه في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقال إن المكتب يختبر ميدانياً المعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات، التي اعتمدتها لجنة المخدرات، في شراكة مع منظمة الصحة العالمية، ويعمل عن كثب مع لجنة المنظمات المشاركة في الرعاية في إطار شراكته مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويضطلع المكتب، إضافة إلى تنفيذ برامج قطرية وإقليمية، بعمل في إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفقاً لمبادرة توحيد الأداء. ويعتمد المكتب، في تعزيز التنمية البديلة، التي تركز على إقامة بنى تحتية ومرافق لتوفير بدائل للمزارعين، على الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، وشركاء دوليين آخرين.

١١ - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الدول الأعضاء فيها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي وذلك نتيجة للجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال. وتضطر الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتحمل أعباء دين كبيرة وتعمل في ظل ظروف مالية صعبة، إلى تحويل وجهة مواردها عن الأنشطة الإنمائية الملحة، من قبيل التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنى التحتية، لكي تتصدى للجريمة. وإضافة إلى ذلك، يجرّد النشاط الإجرامي المنطقة من مساهمة الشباب، وهم أكبر فئة من فئات مواردها البشرية. وترمي الجماعة الكاريبية إلى إتاحة فرص للعمل وريادة الأعمال لكي يتمكن الناس، وبخاصة الشباب، من أن يصبحوا أقدر على مقاومة إغراء العصابات الإجرامية المنظمة. وينبغي بذل جهد أكبر للتصدي بفعالية أكبر للأسباب الجذرية للجريمة من أجل مكافحة إغرائها والحد من حدوثها.

١٢ - وأضاف قائلاً إن الجماعة الكاريبية واصلت مكافحة الأنشطة غير القانونية من خلال استراتيجيتها بشأن الجريمة والأمن ومن خلال التعاون مع الشركاء الرئيسيين، ومن بينهم صندوق التنمية الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واستمر تدريب موظفي الحدود في إطار مبادرة أمن حوض الكاريبي، وعُزز بناء القدرات في مجالات من قبيل الاكتشاف والاعتراض وإدارة المخاطر من أجل تحسين أمن الحدود الإقليمية. وتدعو الجماعة الكاريبية شركاءها في التنمية أن يواصلوا التعاون الدولي وتوسيع نطاقه وكذل تبادل المعلومات وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لدعم جهودها الرامية إلى الحد من الأنشطة الإجرامية على نحو شامل، وتحسين استجابات العدالة الجنائية، وإيجاد مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ويقتضي غسل الأموال وغيره من الجرائم المالية استجابة جماعية من المجتمع الدولي.

وتؤيد الجماعة الكاريبية تأييداً تاماً الامتثال لأعلى معايير الرقابة والمساءلة في النظام المالي العالمي؛ ولكن يجب أن تكون الاستجابة لتلك الأنظمة متوازنة ومتناسبة. وثمة دول أعضاء في الجماعة الكاريبية عُرضة لتلك الجرائم لأن بعض المصارف التي تمارس الصيرفة بالمراسلة وأوروبا وأمريكا الشمالية غير راغبة في المخاطرة بدفع غرامات كبيرة والتعرض لعقوبات أخرى نتيجة للأنشطة غير المشروعة المحتملة التي يمارسها زبائن من أطراف ثالثة. ومن الممكن إيجاد حل معقول لحماية النظام المالي الدولي مع كفالة استمرارية الاقتصادات الصغيرة ومصارفها المحلية ومشاركتها في النظام المالي العالمي.

١٣ - واستطرد قائلاً إن الدورة الاستثنائية قد أتاحت فرصة جيدة للانخراط في حوار مثمر بشأن التدابير القائمة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية وتحديد توصيات عملية من أجل المستقبل. ولكن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لم تلب تماماً التوقعات الطموحة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ولم تيسر عملية صياغة الوثيقة الختامية تيسيراً كافياً مشاركة الوفود الصغيرة، لا سيما وفود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي لا يوجد لها تمثيل دائم في فيينا. وتمثل مشكلة المخدرات العالمية تحدياً متعدد الأبعاد يقتضي استجابة متعددة الأوجه وشاملة. وينبغي أن تحافظ سياسات مراقبة المخدرات دائماً على تركيز على الصحة والسلامة، على النحو المحدد في الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات. وتؤيد الجماعة الكاريبية اتباع سياسات فعالة لمراقبة المخدرات للحد من العرض والطلب؛ وكفالة توافر مواد خاضعة للمراقبة من أجل الأغراض الطبية والعلمية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار وغسل الأموال وغيرهما من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالمخدرات؛ وتكوين رصيد والشواغل الاجتماعية الاقتصادية؛ والتمسك بحقوق الإنسان وبالعدالة؛ ومراعاة الحقائق والاتجاهات والظروف المستجدة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى المناقشات بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية وغيرها من التدابير. وينبغي للجمعية العامة أن تنظر مبكراً في البت في متابعة الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، اللذين سينتهي أجلهما في عام ٢٠١٩. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى موارد يمكن التنبؤ بها ومستقرة للوفاء بولايته، لا سيما فيما يتعلق بدعم احتياجات الدول الأعضاء من حيث بناء القدرات والتعاون مع الهيئات الإقليمية.

١٤ - **السيد تيو** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية ينعقد بانتظام لتنسيق المبادرات والاستجابة للمسائل الناشئة، وقد عززت خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية قدرة المنطقة على مكافحة الإرهاب عبر الوطني، والاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص والجريمة الإلكترونية، والقرصنة البحرية. وقد تم التوقيع على اتفاقية الرابطة بشأن الاتجار بالأشخاص في مؤتمر القمة السابع والعشرين للرابطة الذي عُقد في عام ٢٠١٥. وبدأت مؤخراً لجنة الرابطة المعنية بتعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها استعراضاً للقوانين والسياسات والممارسات الإقليمية بهدف تقديم تقييم دقيق ومستكمل للاتجار بالبشر في المنطقة وتحديد أفضل الممارسات وتوصيات العمل. وتوائم اتفاقية الرابطة بشأن مكافحة الإرهاب الجهود التي تبذلها المنطقة مع الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك مع قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها ذات الصلة.

١٥ - وأضاف قائلاً إن اجتماع كبار مسؤولي الرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية الذي عُقد في عام ٢٠١٤ قد أنشأ

فريقاً عاملاً مخصصاً لموضوع الجريمة الإلكترونية لكي يعيد هيكلة الجهود الإقليمية ويحسنها. وفي عام ٢٠١٦ ستستضيف سنغافورة أسبوع سنغافورة الإلكتروني الدولي، الذي سيُعقد فيه مؤتمر وزاري للرابطة بشأن الأمن الإلكتروني لمناقشة استراتيجيات تحسين الاستجابة، وبناء الثقة وبناء القدرات. وستعقد الرابطة أيضاً اجتماع مائدة مستديرة للمدعين العامين المعنيين بالجريمة الإلكترونية ليكون منبراً لتبادل المعارف.

١٦ - واستطرد يقول إن زعماء الرابطة قد واصلوا، منذ التزامهم في عام ٢٠١٢ بجعل المنطقة خالية من المخدرات، اتباع نهج قائم على عدم التسامح إطلاقاً إزاء المخدرات وواصلوا تنفيذ آليات إقليمية إضافية لمكافحة مشكلة المخدرات. وتمثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية حدثاً تاريخياً هاماً في استعراض الالتزام السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٩. وسيعزز تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى جعل المجتمع خالياً من المخدرات. وتؤيد الرابطة بشدة التركيز على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، التي تظل صالحة وستظل بمثابة حجر زاوية للسياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات. وينبغي أن تحدد كل دولة وتنفذ السياسات التي تراعى على أفضل وجه احتياجاتها الفردية استناداً إلى ظروفها الفريدة وأعراف المجتمع، ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتصدي لمسألة المخدرات.

١٧ - واختتم كلمته قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنفرد بمواصلة تقديم دعمها للجنة المخدرات وتتطلع إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة، لا سيما مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات وتحديد استراتيجيات فعالة للقضاء على المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية.

١٨ - تولى السيد غلوسنر (ألمانيا)، نائب الرئيس، الرئاسة.

١٩ - **السيد وافي** (النيجر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تواصل العمل صوب خفض مستويات الجريمة وحققت تقدماً في اتباع نُهُج إقليمية فيما يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية. وقد أظهرت الدول الأفريقية عزماً في تسوية النزاعات داخل حدودها بدعم من المجتمع الدولي وتواصل تحسين مقاييس مرجعية هامة للحكم الرشيد وسيادة القانون والنظام المؤسسي. وترى دول أفريقية كثيرة أن من الصعب عليها أن تتعامل بفعالية مع الجريمة بسبب حدودها الشاسعة التي يسهل اختراقها، وسواحلها، ومطاراتها غير الخاضعة لأنظمة جيدة، وضعف البنى التحتية للحكم فيها، ومحدودية قدرتها على إنفاذ القانون. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين دعماً تقنياً لدول أفريقية كثيرة وينبغي أن يظل يحصل على دعم دولي. ويشعر الفريق بقلق للتأثير الكبير لعدم كفاية تمويل المعهد على قدرته على تقديم خدماته بفعالية للدول الأعضاء الأفريقية ويدعو الأمين العام إلى مواصلة جهوده لتعبئة الموارد المالية اللازمة للحفاظ على المعهد بما يلزم له من موظفين أساسيين من الفئة الفنية للوفاء بولايته على نحو فعال. وقد زاد فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من الدعم الذي يقدمه للتدريب على مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات ما زالا يمثلان تحدياً اجتماعيا وصحياً رئيسيا يواجه العديد من البلدان النامية على نطاق العالم. وفي

أفريقيا، يزداد الوضع تفاقماً بفعل ارتفاع مستويات انعدام المساواة في الدخل، وارتفاع معدل التوسع الحضري، وانخفاض مستويات موارد العدالة الجنائية، والحروب والنزاعات الأهلية، وضعف عمليات الرقابة على الأنشطة الإجرامية. والشباب، ومعظمهم ناقصو تعليم وعاطلون، عُرضة للانضمام إلى سلسلة الاتجار بالمخدرات. وقد اعتمدت الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي لمراقبة المخدرات خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات (٢٠١٣-٢٠١٧) من أجل تحسين صحة الناس في أفريقيا وأمنهم ورفاههم الاجتماعي الاقتصادي بالحد من تعاطي المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وما يرتبط بها من جرائم. وتكمل خطة العمل المبادرات القائمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي للتصدي للجريمة المنظمة. ورغم تلك الجهود، ما زال إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستخدامها تحدياً متزايداً في أفريقيا. ومع أن الإنتاج يتركز أساساً على القنب، يوجد تهديد ناشئ يتمثل في المنشطات الأمفتامينية المصنعة محلياً. وإضافة إلى ذلك، شهدت دول أفريقية زيادة في الاتجار بالمخدرات الموصوفة المسروقة أو المزيفة وسلائف المواد الكيميائية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة ويتزايد استخدامها لنقل الهيروين إلى جهات مقصد نهائي في مناطق أخرى. ويؤدي عدم كفاية المعلومات وعدم موثوقيتها، ومحدودية موارد العلاج، إلى زيادة تعقيد تلك المسائل. وتفتقر نظم الرعاية الصحية الوطنية إلى الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات العلاج تلبية كافية. وكثيراً ما يعوق ضعف نظم العدالة الجنائية ومحاولات الجماعات الإجرامية التي لا تكل لتخويف المسؤولين وإفسادهم الجهود الرامية إلى قمع تجارة المخدرات غير المشروعة، ويمثل مرتكبو جرائم المخدرات، ومن بينهم أولئك المتهمون بمخالفات طفيفة، نسبة مئوية مرتفعة نسبياً من الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة أو المسجونين. وللتصدي لتلك التحديات، حشدت المجموعة التعاون الوطني والدولي لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية. وأنشأت دول أعضاء، أو تقوم بإنشاء، برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطي المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتبطة بذلك، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢١ - واستطرد قائلاً إن المجموعة تؤكد مجدداً أن الهدف الرئيسي للسياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن يكون تحسين صحة الناس والمجتمعات وسلامتهم ورفاههم الاجتماعي الاقتصادي باعتماد تدابير مناسبة لمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيعها ونقلها والاتجار بها وتوزيعها وتعاطيها. وتسلط المجموعة الضوء على الحاجة الماسة إلى التصدي للتحديات الجدية التي يمثلها تزايد الروابط بين الاتجار بالمخدرات والفساد والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والاتجار في الأسلحة النارية، والجريمة الإلكترونية، والإرهاب، وغسل الأموال، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز عزمه على التصدي لتلك التحديات باعتماد ممارسات مناسبة ومستدامة.

٢٢ - **السيد أوبراين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال، متكلماً أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، إن الدورة الاستثنائية أتاحت للمجتمع الدولي أن يحرز تقدماً صوب اتباع نهج أكثر توازناً وشمولاً واتساقاً فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية، إدراكاً منه للأهداف الرئيسية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الصحة العامة، والحاجة إلى التوازن في الحد من الطلب على المخدرات ومن عرضها. وينبغي أن يكون التقدم المحرز في الدورة الاستثنائية،

إلى جانب الوثيقة الختامية، أساس المناقشات التي تجرى في إطار تنقيح عام ٢٠١٩ للإعلان السياسي وخطة العمل.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالدعوة، الواردة في الوثيقة الختامية، إلى إتاحة الوصول إلى تدابير الحد من المخاطر والأضرار، من قبيل برامج العلاج بمساعدة الأدوية، وبرامج معدات الحقْن، وعلاج مضادات الفيروسات العكوسة، وغيرها من التدخلات التي تحول دون انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. والتوصيات المؤيدة لتوافر الأدوية الخاضعة للمراقبة والحصول عليها من أجل التخفيف من الألم والمعاناة تمثل أيضاً خطوة إلى الأمام في الاستراتيجية الدولية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ويجب تعميم المنظور الجنساني ومنظور العمر تعميماً مناسباً في السياسات المتعلقة بالمخدرات، لأن الاحتياجات المختلفة للنساء والأطفال والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر تتطلب اهتماماً محدداً. ويعتبر التعاون مع المجتمع المدني ضرورياً في تكوين السياسة المتعلقة بالمخدرات وفي متابعتها وتنفيذها، ويجب ضمانه في عملية التنقيح التي ستجرى في عام ٢٠١٩. وتدعو أيضاً الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الدول الأعضاء إلى تعزيز التناسبية في إصدار الأحكام القضائية في حالة ارتكاب جرائم المخدرات وإلى تنفيذ تدابير عقابية بديلة. ويعارض الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في حالة ارتكاب جرائم المخدرات، ويأسف الاتحاد ودوله الأعضاء لعدم اشتمال الوثيقة الختامية على عبارات بشأن عقوبة الإعدام رغم اتخاذ عدد كبير من البلدان خطوات للحد من فرضها.

٢٤ - وواصل كلامه فقال إن سوق المخدرات ما زال أحد أكبر الأسواق الإجرامية ربحاً. وتقر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمسؤوليتها عن مكافحة التهديدات المتعلقة بكونها بلدان مقصد وإنتاج وعبور، وقد طبقت خلال السنوات الست الماضية دورة سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالجريمة الدولية المنظمة والخطيرة لتكملة عمل أجهزة إنفاذ القانون المحدد الأهداف. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات التي قُدمت في الدورة الاستثنائية لتحسين التعاون بشأن الحد من عرض المخدرات ويأمل أن يرى تطبيق المزيد من التدابير في الممارسة العملية التي تعالج أوجه الضعف التي تمكِّن الجريمة المنظمة؛ وتحسن التعاون في المسائل الجنائية، بما في ذلك التعاون القضائي؛ وتركز على الأفراد والمسؤولين والمنظمات المسؤولة عن الأنشطة غير المشروعة على نطاق كبير وعن ما ينتج عن ذلك من تدفقات مالية غير مشروعة. ويسر الاتحاد الأوروبي أن الدورة الاستثنائية قد سلمت بحقيقة المؤثرات العقلية الجديدة واستخدام الإنترنت كسوق كبير لتلك المخدرات وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات. ويعتبر الوصول إلى البحوث والتقييم والرصد أمراً حيوياً لكفالة اتخاذ قرارات أكثر فعالية بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات، التي ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل ومتوازن وقائم على الأدلة تدعمه نظم موضوعية للرصد والتقييم. وينبغي النهوض بالتنمية البديلة باعتبارها نهجاً مستداماً وكلياً لمعالجة الأسباب الجذرية لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. فما دام كل من الفقر ومحدودية النفاذ إلى الأسواق القانونية وضعف سيادة القانون مستمراً، ستكون فعالية أي تدخل محدودة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد مشاركة القطاع الخاص لتوفير بدائل عملية لزراعة المحاصيل غير المشروعة. وقد سلمت الدورة الاستثنائية بالحاجة إلى كفالة توافر تمويل مناسب للتنمية البديلة ودعت إلى وضع السياسة المتعلقة بالمخدرات في سياق اجتماعي اقتصادي أوسع نطاقاً وجعلها متماشية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٥ - واختتم كلمته قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشجع لجنة المخدرات على التشجيع على النقاش المفتوح وحرية تبادل المعلومات ويرحب بمشاركة دائرة أوسع من هيئات الأمم المتحدة المختصة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك المجتمع المدني والأوساط العلمية. وينبغي إيلاء الأولوية للإجراءات المستندة إلى توصيات الدورة الاستثنائية. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً شديداً بتبادل المعلومات والخبرات من أجل تشجيع تنفيذ جميع التوصيات التنفيذية الصادرة عن الدورة الاستثنائية ورصد التطورات والنتائج.

٢٦ - استأنفت السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) الرئاسة.

٢٧ - **السيد براوينفيلد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن اللجنة الثالثة تؤدي دوراً فريداً في مساعدة الدول الأعضاء في النهوض بنظم عدالة جنائية عادلة وفعالة وخاضعة للمساءلة. وإضافة إلى اعتماد قرار لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلق بالعدالة التصالحية في المسائل الجنائية، يضع المجتمع الدولي الهدف ١٦ موضع التنفيذ بالنهوض بإمكانية الحصول على معونة قانونية وإيجاد أدوات وموارد وشبكات جديدة للعاملين في مجال العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم. وسيتيح المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المقرر عقده في فيينا في عام ٢٠١٦، للخبراء إزالة الحواجز التي تحول دون إجراء تحقيقات ومحاكمة الضالعين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية عبر الحدود.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي دفع قدماً، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، نهجاً شاملاً ومتوازناً فيما يتعلق بالسياسة الدولية بشأن المخدرات. وقد حان الآن وقت تنفيذ تلك التوصيات بتحسين التعاون بين قطاعي الصحة والعدالة الجنائية على جميع المستويات. ويجب الحد من عرض المخدرات والطلب عليها في الوقت نفسه، ويجب أن تتحقق زيادة في توافر جهود فعالة للوقاية والعلاج القائم على الأدلة.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن المخدرات الاصطناعية، المربحة للغاية والتي يسهل صنعها، هي أحد أخطار المخدرات المستجدة الأدعى للقلق. ويجب أن يعجّل المجتمع الدولي بجدولة شتى المواد الاصطناعية والسلائف الكيميائية التي تُستخدم في صنعها. وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان وباء تعاطي المواد الأفيونية المفعول، بما في ذلك استخدام العقار الاصطناعي الفينتانيل والعقاقير المناظرة له، التي يمكن أن تحوّل الهيروين المنخفض الرتبة إلى مخدر ذي مفعول قوي للغاية. ويجب أن تبذل نظم المراقبة الدولية وأجهزة إنفاذ القانون جهداً أكبر للتصدي لضخامة ذلك التحدي المتزايد.

٣٠ - واختتم كلمته قائلاً إن المجتمع الدولي عليه مسؤولية عامة مشتركة هي أن يعمل سوياً من أجل تحقيق أهداف تحسين نظم العدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحد من الضرر الناجم عن المخدرات.

٣١ - **السيدة عبد القوي** (مصر): قالت إن منع الجريمة وإقامة نظام عدالة ذي طابع إنساني هما عنصران رئيسيان من عناصر التنمية المستدامة. وتحترم مصر جميع التزاماتها كطرف في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالاتجار في المخدرات، والجريمة المنظمة، والفساد. وينبغي تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها ومستقرة، بما في ذلك موارد إضافية من الميزانية العادية فضلاً عن التبرعات، لتمكينه من الاستجابة بفعالية للطلب المتزايد على المساعدة التقنية. وتنسق مصر مع

المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، ومكافحة إدمان المخدرات، والفساد، وقضاء الأحداث. ويواجه المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، الذي يؤدي دوراً هاماً في تعزيز السلام في المنطقة، صعوبات مالية. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٣٢ - وأضافت قائلة إن من اللازم وجود آلية محايدة وشفافة لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها. ويجب توطيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ويجب تنسيق الجهود الدولية في ذلك المجال. وتساهم مصر في ذلك بوصفها عضواً في مجلس الأمن ورئيساً للجنة مكافحة الإرهاب. وتواجه بلدان كثيرة حرباً وأعداداً غير مسبوقة من اللاجئين. ويجب أن تتعاون بلدان المنشأ والعبور والمقصد لكي تساعد ضحايا الجرائم، لا سيما النساء والأطفال. وترحب حكومة بلدها بالجهود التي يبذلها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وترى أنه ينبغي زيادة التركيز على الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص في نهاية تموز/يوليه.

٣٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية أتاحت فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل الصادرين عام ٢٠٠٩ من أجل وضع الاستراتيجية العالمية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، التي ينبغي أن تقيّم التقدم المحرز ضمن إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الصكوك الدولية.

٣٤ - **السيدة مخمدزيانوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن من اللازم، مع تطور الجريمة المنظمة، أن يواصل المجتمع الدولي تحسين الإطار الذي يحكم التعاون المتعدد الأطراف وذلك باعتماد صكوك قانونية دولية جديدة تراعي الأنواع الجديدة من النشاط الإجرامي. ومن المهم أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى إطلاق آلية حكومية دولية غير مسيّسة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تمّول من الميزانية العادية. وتؤيد حكومة بلدها الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة النشاط الإجرامي وترى أن إمكاناته البحثية ينبغي تعزيزها. ويؤيد الاتحاد الروسي أيضا تعزيز الجهود الدولية في مجال مكافحة الفساد استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والأنشطة الدولية الأخرى ينبغي ألا تحل محل آلية الأمم المتحدة، بل ينبغي أن تكون مكملة لها. واسترداد الأصول يمكن أن يكون موضوعاً مرتقباً لصك قانوني دولي جديد. وقد أثبتت الآلية الاستعراضية لاتفاقية مكافحة الفساد أنها أداة فعالة للتعاون الدولي ولا تتطلب أي تنقيح. ويجب على المجتمع الدولي أن يمتثل امتثالاً صارماً للمبادئ الأساسية لآلية الاستعراض، وهي آلية ذات طابع حكومي دولي.

٣٥ - وأعربت عن قلق حكومة بلدها لانتشار المؤثرات العقلية الجديدة ولاستخدام الإنترنت في تهريب المخدرات. وقالت إن من الضروري أن تنفذ الدول تنفيذاً تاماً وفعالاً الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات والإعلان السياسي وخطة العمل الصادرين عام ٢٠٠٩، وكذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. ويعارض الاتحاد الروسي معارضة قاطعة أي أنشطة ترمي إلى تنقيح النظام الدولي القائم لمراقبة المخدرات، بما في ذلك تقنين أنواع معينة من المخدرات، ويؤيد الدور التنسيقي المركزي الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للمخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية لوضع السياسات في ذلك المجال. وتعارض حكومة بلدها معارضة راسخة القيام، في الاستعراض المقبل لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل الصادرين عام ٢٠٠٩، بإنشاء أفرقة خبراء أو

هيئات استشارية أخرى تكرر عمل اللجنة. ويجب عدم إعادة توزيع صلاحيات اللجنة على هيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣٦ - واستطردت قائلة إن خطر المخدرات النابع من أفغانستان ما زال يهدد السلام والاستقرار الدوليين ويستحق اهتماماً خاصاً. ويزداد الوضع تفاقماً بتزايد الصلات بين الجماعات الإجرامية والشبكات الإرهابية الدولية، أساساً من خلال التمويل المستمد من الاتجار بالأفيون الأفغاني. ويجب أن ترصد وكالات الأمم المتحدة مشكلة المخدرات في أفغانستان وتحللها لكي تتخذ تدابير محددة الأهداف لتدمير محاصيل ومختبرات المخدرات والقضاء على تدفقات المخدرات. وقد تساعد في ذلك الصدد الآليات التي استُحدثت بمشاركة الاتحاد الروسي، ومن بينها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. ولا يمكن التصدي لمشكلة المخدرات الأفغانية إلا عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على إنتاج المخدرات والبنى التحتية للمخدرات.

٣٧ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية كانت تطوراً تاريخياً في السياسة العالمية المتعلقة بالمخدرات، وذلك لاحتوائها على توصيات تنفيذية ملموسة تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وعلى نهج فيما يتعلق بالصحة العامة، مع إعادة تأكيدها على مركزية وأهمية الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم الالتزامات المتعهد بها في الدورة الاستثنائية بالنهوض بسياسات وبرامج طويلة الأجل ومتوازنة لمراقبة المخدرات مع التركيز على التنمية المستدامة.

٣٨ - وأعرب عن تأييد حكومة الهند الشديد لمبادرة ميثاق باريس الخاصة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقال إنها تعمل على مكافحة مشكلة المخدرات بواسطة سياسات وطنية ملموسة ومذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة. وقد طرح رئيس الوزراء مبادرة تركز على تحسين الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل، وزيادة الوعي في المدارس والكليات، وتشديد صرامة إنفاذ تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد أنشئت لجنة ونظام إلكتروني للرصد من أجل التصدي لنشوء المؤثرات العقلية الجديدة. وسيتطلب التحدي المتمثل في تحديد نطاق عمليات صُنع المخدرات غير المشروعة بناءً للقدرات ومساعدة تقنية، لا سيما لصالح البلدان النامية.

٣٩ - وأكد وجوب اتخاذ تدابير للحد من تعاطي المخدرات بدون التأثير على استخدامها المشروع، لا سيما للأغراض الطبية. وقال إن الهند، بوصفها مورداً للمادة الخام الأفيونية وبلداً يرزع الأفيون المشروع منذ أمد طويل، قد عملت على تحمل مسؤولياتها وفقاً لمبادئ الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك مبدأ التوازن.

٤٠ - وأكد أيضاً وجوب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والتعامل معه بأشد العبارات. وقال إن الهند تتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب وإزاء من يساعدون ويحرضون على الأعمال الإرهابية ويوفرون ملاذات آمنة لمرتكبي تلك الأعمال. وما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهدد سيادة القانون وتمثل عائقاً أمام سلمية المجتمعات وشمولها للجميع وأمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زال الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال لتمويل الأنشطة الإجرامية والإرهاب هي أحد أخطر التحديات التي تواجه العالم.

٤١ - واستطرد قائلاً إن مبدأ سيادة القانون له أهمية فائقة. والهند طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالجريمة، والاتجار، والفساد، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ولها اتفاقات ثنائية مع عدد من

البلدان. وإضافة إلى ذلك، تلتزم حكومة الهند بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠، وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع مرتكبي الجريمة الإلكترونية تعاملاً أكثر فعالية وأن يتحد لمنع الجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والمعالم الأثرية الوطنية على يد الأصوليين. وتلتزم الهند التزاماً تاماً بالعمل عن كثب مع البلدان الأخرى ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق خلو العالم من المخدرات غير المشروعة، والإرهاب المرتبط بالاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة.

٤٢ - **السيد غوميز كاماتشو** (المكسيك): قال إن مراقبة المخدرات تمثل أولوية لبلده، الذي دفع ثمناً فادحاً من أرواح مواطنيه. وقد خبرت المكسيك مباشرة أوجه قصور وعواقب النموذج الحالي، الذي لم يتمكن من كبح إنتاج المخدرات أو الاتجار بها أو استهلاكها في العالم. وقد دعت حكومة بلده في الدورة الاستثنائية إلى استعراض الاستراتيجيات الدولية وإلى إيجاد خيارات أفضل تركز على سلامة البشرية. وتحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، سيوفر للدول ما تحتاج إليه من دعم لتحسين استراتيجيات وسياسات مكافحة المخدرات وجعلها متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن المجتمعات المتضررة يجب دعمها، بفرص بدائل في مجالات التعليم والعمل والترويج لتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعي. وينبغي أن يحل محل نموذج الحظر، بما فيه من أوجه قصور كثيرة، منظور يركز على حقوق الإنسان والصحة العامة، مع وجود عقوبات متناسبة وبدائل للسجن. وترفض حكومة بلده فرض عقوبة الإعدام في أي ظروف من الظروف. ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لمنع استهلاك المخدرات، وذلك من خلال شن حملات موجهة إلى الأطفال والشباب، وكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة وإمكانية الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك أدوية تخفيف الألم. وليس من المقبول أن تُستهلك نسبة قدرها ٩٠ في المائة من أدوية تخفيف الألم في ١٠ بلدان فقط.

٤٤ - **السيد رويز بلانكو** (كولومبيا): قال إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية ينبغي عدم اعتبارها نهاية عملية، بل بالأحرى بداية تحول في السياسة المتعلقة بالمخدرات سيضع نهاية للحرب الطويلة على المخدرات، التي ركزت قدراً غير مناسب من الموارد على استراتيجيات قمعية كان لها تأثير على أضعف قطاع المجتمع. ويجب على المجتمع الدولي أن ينبذ التدابير القمعية العشوائية، والميزانيات التي تركز تركيزاً غير متناسب على الاستراتيجيات والسياسات الوطنية العقابية التي تتجاهل أضعف القطاعات، وأن تتجه صوب توافق آراء جديد قائم على حقوق الإنسان، والصحة والسلامة العامتين، والأمن، والتنمية.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية لا يعالج جميع أوجه المشكلة، ولكنه أشمل اتفاق تم التوصل إليه حتى الآن. وبافتراض استحالة جعل العالم خالياً من المخدرات، من الممكن تركيز الجهود على أهداف أكثر واقعية، من قبيل تجنب إساءة استخدام المخدرات والإقلال إلى أدنى حد من عواقبها الضارة. ومن الواضح أن تلك الأهداف ستشمل حماية حقوق الإنسان وستتواءم مع خطة عام ٢٠٣٠، وهما جانبان لم يكونا يمثلان أولوية في السياسة المتعلقة بالمخدرات. ويجب أن تكون هناك

مرونة تتيح للبلدان أن تطبق سياسات بشأن المخدرات وفقاً لأوضاعها.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن كولومبيا ستواصل معالجة الجريمة المنظمة، وإحلال محاصيل مشروعة محل المحاصيل غير المشروعة، واعتراض طريق السفن والطائرات التي تنقل المخدرات. ومكافحة المخدرات ليست ضرورة أخلاقية فحسب بالنسبة لكولومبيا، بل هي مسألة تتعلق بالأمن القومي، وستواصل الحكومة السعي جاهدة إلى تحقيق السلام مع جماعات حرب العصابات التي تشارك في سلسلة الاتجار بالمخدرات، بحيث تحوّل تلك الجماعات إلى حلفاء يمكن أن يساعدوا على القضاء على المحاصيل غير المشروعة ويروجوا للأنشطة البديلة.

٤٧ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن مكافحة الاتجار عبر الوطني بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، وعمليات غسل الأموال، وتهريب الأسلحة، والإرهاب تتطلب تعاوناً دولياً قوياً قائماً على الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووفقاً للقوانين المحلية. ويجب أن تكون مكافحة الجريمة مواكبة للكفاح في سبيل التنمية وإقامة نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطية وإنصافاً.

٤٨ - وأضافت قائلة إن الاتجار بالمخدرات، من بين جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تكلفته الاجتماعية والبشرية هي الأعلى. فتعاطي المخدرات وإدمانها لا يشكلان مشكلة صحية خطيرة فحسب بل يهددان أيضاً الأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ويديمان دورات الفقر والعنف والسلوك الإجرامي والإقصاء الاجتماعي. ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة ضروري؛ وسيكون من الصعب للغاية حل مشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها في بلدان الجنوب الفقيرة بدون القضاء على الطلب عليها في بلدان الشمال المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لن تحل المشكلة بعسكرة البلدان، أو تدمير المزارع؛ أو تقنين المخدرات، أو تصنيفها كمواد غير ضارة.

٤٩ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها تعارض المناقشات والإجراءات التي يمكن أن تضر النظام الحالي لمراقبة المخدرات. وهي تؤيد الإطار القانوني الحالي والاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وتسلط الضوء على أهمية لجنة المخدرات بوصفها هيئة الأمم المتحدة الأساسية التي تحكم مشكلة المخدرات العالمية. وتتبع كوبا سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها. وقد أنشأت الحكومة برامج وقائية تركز على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي كسبيل لمكافحة إدمان المخدرات.

٥٠ - وواصلت كلامها فقالت إن كوبا تتعاون مع شركاء دوليين وتمتثل لجميع الالتزامات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة. وكوبا طرف في الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٦ صكاً وتمتثل امتثالاً صارما لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي قدمت في إطاره تقارير متعددة. وقد لقي قرابة ٥٠٠ ٣ مواطن كوبي حتفهم وتعرّض ٠٠٠ ٣ كوبي للتشويه بفعل الهجمات الإرهابية على كوبا خلال أكثر من نصف قرن، ومع ذلك يعيش العديد من مرتكبي تلك الأعمال، الذين اعترفوا بذلك، دون أن ينالهم أي عقاب. وأراضي كوبا لم تستخدم قط ولن تستخدم أبداً في تنظيم أعمال إرهابية أو في تمويل أو تنفيذ تلك الأعمال ضد أي بلد، وترفض كوبا القوائم الانفرادية للبلدان التي يُفترض أنها ارتكبت انتهاكات تتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، لأن إعداد تلك القوائم يتعارض مع القانون الدولي.

٥١ - واختتمت كلمتها قائلة إن قانون إصلاح كوبا وما يسمى سياسة ”القدم المبتلة والقدم الجافة“ ما زالا

ساريين، وهما يشجعان الهجرة غير القانونية وغير الآمنة للمواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة والاتجار بهم إليها، اللذين تسببا في عدد كبير من حالات الوفاة منذ إعلانهما وأوجدا صعوبات لبلدان المنطقة.

٥٢ - **السيد سايكال** (أفغانستان): قال إن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يمثلان أكبر وأخطر تهديد على الإطلاق يواجه المجتمع الدولي. وتواصل الجماعات الإرهابية التأثير على السلام والأمن والنظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وكما شهد بلده خلال العقدين الماضيين، التهديد الذي يمثله الإرهاب، ارتباطاً مع أنشطة إجرامية أخرى والمخدرات، هو تهديد حقيقي وينمو بسرعة. ويجب على المجتمع الدولي أن ينحي جانباً خلافاته وأن يستخدم جميع الموارد المتاحة من أجل مكافحة المشكلة. وبإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً بزيادة تعزيز النظام العالمي، مع التركيز على من يستخدمون الإرهاب والتطرف المتشدد كسلاح سياسي لتعزيز طموحاتهم إلى الهيمنة. وتيسر المخدرات غير المشروعة أشكالاً أخرى للجرائم المنظمة عبر الوطنية وتواصل تقويض الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وقد ساهم الارتباط بين تجارة المخدرات غير المشروعة والجماعات الإرهابية في المنطقة في التحديات الأمنية الموجودة في أفغانستان، وذلك لاستخدام العائدات المرتبطة بالمخدرات في تأجيج العنف في البلد.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن معظم زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المواد الأفيونية تحدث في مقاطعات تعتبر الأوضاع الأمنية فيها هي الأسوأ ويعتبر الاقتصاد والبنية التحتية فيها هما الأقل تطوراً. وقد اتخذت حكومة أفغانستان عدداً من الخطوات للتصدي للمشكلة ونجحت في خفض إنتاج المواد الأفيونية بنسبة قدرها ١١ في المائة وخفض زراعة الخشخاش بنسبة قدرها ١٩ في المائة منذ عام ٢٠١٥. وتركز خطة العمل الوطنية على إنفاذ القانون، والتعليم، والصحة العامة في سياق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وستواصل الحكومة، خلال السنوات الخمس المقبلة، توفير سُبُل عيش بديلة للمزارعين مع إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات إنفاذاً صارماً.

٥٤ - وأردف قائلاً إن مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان، الذي يدعم خطة العمل الوطنية، كان إيذاناً بمرحلة جديدة من الالتزام المتبادل بين الحكومة والمجتمع الدولي وشدد على ضرورة اتباع نهج مستدام ومتكامل من أجل الحد بفعالية من إنتاج المخدرات وسلائف تلك المنتجات والاتجار بها غير المشروعين ومن أجل مكافحة الجريمة المنظمة. وتأثيرات زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها هائلة ومدمرة وتقتضي استجابة شاملة وعالمية وموحدة تركز على التجارة والاتجار والإنتاج والاستهلاك. ويلتزم شعب وحكومة أفغانستان التزاماً شديداً بمواصلة جهودهما لتعزيز إنجازات السنوات الست عشرة الأخيرة وإرساء أساس جديد لإحراز التقدم والنهوض من أجل أجيال المستقبل.

٥٥ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): قالت إن نموذج نيكاراغوا يساهم مساهمة متواضعة في السلام والأمن الإقليميين، ومع ذلك فهو مساهمة البلد الرئيسية في المجتمع الدولي. وتشكل أجهزة منع الجريمة والعدالة الجنائية جزءاً من نظام قائم على مشاركة المواطنين. وترمي السياسة التي تتبعها الحكومة إلى بناء دولة تدعو إلى القيم المسيحية والأفكار الاشتراكية والتضامن. وهذا يعني النهوض بالسياسات التي تعزز الأسرة ووضع برامج تعزز حقوق الإنسان وتحميها وتعيدها، مع الاهتمام بوجه خاص بالنساء والأطفال والشباب وكبار السن. ونموذج نيكاراغوا يمثل جداراً صاداً للاتجار بالمخدرات، يركز على أمن المواطنين والأمن

البشري، ويشن حملة وطنية من أجل جعل نيكاراغوا خالية من المخدرات، ويستفيد من نظام عدالة جنائية بالغ الفعالية.

٥٦ - وأضافت قائلة إن مشكلة المخدرات العالمية تمثل تهديداً خطيراً للسلام ولسيادة الدول. فهي تقوّض الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة. وتقر حكومة نيكاراغوا بالصلاحية والأهمية الكاملتين لجميع اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات وتدعو إلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً. أما إزالة الضوابط التنظيمية للمخدرات وتقنينها فهما لا يمثلان خيارين صالحين؛ فتلك السياسات ستؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات وتتعارض مع أحكام الصكوك الدولية الحالية المتعلقة بمراقبة المخدرات. ويجب التصدي لمشكلة المخدرات العالمية مع احترام الوضع المحدد لكل دولة وأولوياتها ونظامها القانوني، وذلك في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. وتؤكد حكومة بلدها من جديد مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وتشجع على وجود تعاون دولي على أوسع نطاق ممكن، بما يشمل تبادل المعلومات عن التجارب وأفضل الممارسات وتقديم موارد مالية ولوجستية أكبر لبلدان المرور العابر.

٥٧ - واستطردت قائلة إن مشكلة المخدرات العالمية ما زالت تمثل تحديات عالمية وإقليمية للأمن والصحة والسلامة. ومن اللازم أن ينفذ المجتمع الدولي سياسات واستراتيجيات عامة تركز على الإنسان والأسرة والمجتمع، في إطار مبدأ الأمن السيادي. وترفض حكومة نيكاراغوا القوائم والتصديقات الانفرادية وما شابه ذلك من تدابير، وتدعو جميع البلدان إلى التفكير في مشكلة المخدرات العالمية وتحليل ومناقشة تدابير فعالة تعزز العمل الدولي من أجل التوصل إلى حلول.

٥٨ - **السيدة نيشر ستويتزل** (ليختنشتاين): قالت إن الاتجار بالبشر والاستعباد الحديث يشكلان انتهاكين جسيمين لحقوق الإنسان وعقبتين أمام التنمية المستدامة تهددان السلام والأمن، لا سيما عند استخدام العائدات لتمويل أنشطة إرهابية وتأجيج النزاعات المسلحة. وقد استضافت ليختنشتاين، مع جامعة الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وشركاء من المجتمع المدني، حلقة دراسية حدد تقريرها ١٠ مقترحات لاتخاذ إجراءات من قبل مجلس الأمن وغيره من الهيئات. وستركز إجراءات متابعة حلقة العمل على وقف التدفقات المالية غير المشروعة وعلى استخدام البيانات ذات الصلة في المحاكمات الجنائية. وستواصل حكومة ليختنشتاين الدعوة إلى زيادة مشاركة آليات العدالة الدولية حيثما تفشل الهيئات القضائية الوطنية، وتتطلع إلى المشاركة في استعراض خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٩ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر بخيبة الأمل لأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية تعبر عن وضع قائم يستند بشدة إلى نهج عقابي، لم يثبت نجاحه. فإطار المراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يعالج صحة وسلامة البشرية؛ ولكن تقرير المخدرات العالمي أوضح أن السياسات الحالية المتعلقة بالمخدرات قد حولت وجهة الموارد الثمينة بعيداً عن الصحة العامة وإلى إنفاذ القانون. والنظام الحالي لم يعد مسايراً للعصر وييسر الأسواق السوداء الإجرامية المربحة والعنيفة مع تجريم وتهميش متعاطي المخدرات. وسيتيح استعراض الإعلان السياسي وخطة العمل في عام ٢٠١٩ فرصة للمجتمع الدولي لتغيير المسار. وتطبيق عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات يمثل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لأن جرائم المخدرات ليست من بين أخطر الجرائم. وعلاوة على ذلك، ما زالت الأدلة تبين أن عقوبة الإعدام ليست رادعاً. ولذا تدعو ليختنشتاين إلى إلغاء عقوبة الإعدام على نطاق العالم. والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها البلدان التي تستخدم القتل خارج نطاق

القضاء لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات أكثر مدعاة للقلق وقد تمثل جرائم ضد الإنسانية.

٦٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يرحب بما يرد في القرار المتعلق بمنع ومكافحة الممارسات الفاسدة من عبارات تدين الفساد بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، التي تمثل اعترافاً بتقويض الرشوة لقدرة ملايين من الأفراد على التمتع بما لهم من حقوق الإنسان وحريات أساسية. وفي الماضي كانت العبارات التقنية تطغى على تأثيرات الفساد على حقوق الإنسان. وإذا كان المجتمع الدولي جاداً بشأن منع الجريمة، والعدالة الجنائية، ومكافحة المخدرات، من اللازم الإقرار بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكز عليها ذلك ومنعها.

٦١ - **السيد ميزا – كوادرا** (بيرو): قال إن بلده يلتزم التزاما راسخاً بالعمل على مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة، وهي موضوع محوري في سياسته الخارجية. وتمثل مشكلة المخدرات العالمية تحدياً يؤثر سلباً على الصحة العامة وجودة وسلامة المجتمعات المحلية؛ ويقوض التنمية المستدامة، والنظام القضائي، والاستقرار السياسي والاقتصادي والمؤسسات الديمقراطية؛ ويهدد الأمن والديمقراطية والحوكمة في جميع أنحاء العالم. وتجارة المخدرات غير المشروعة يعززها ارتباطها بجرائم أخرى عابرة للحدود، من قبيل قطع الأشجار غير القانوني، والاتجار بالأشخاص، والتعدين غير القانوني. وفي الوقت نفسه، يؤدي استهلاك المخدرات وضعف مدمني تعاطي المخدرات إلى معاناتهم ومعاناة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويمثل خطراً شديداً على صحة البشرية وكرامتها ورفاهها. وقد ازداد الوضع سوءاً نتيجة لحدوث طفرة في المؤثرات العقلية الجديدة، والطرق الجديدة والمتوسعة للتجارة عبر الوطنية، والضرر الذي لحق بالبيئة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد حول مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مع كفالة الالتزام المنصف بمكافحة المظاهر المختلفة لمشكلة المخدرات وتعزيز قدرات جميع البلدان على مكافحة المخدرات.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يجرى حاليا تحديثها من أجل الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، باستثمار وطني كبير وبدعم من المجتمع الدولي. وقد أسفرت الاستراتيجية عن نتائج إيجابية في جميع مجالات تدخلها، بما في ذلك منع المخدرات، والمراقبة والحظر الكيميائيان، وقللت كمية المحاصيل غير المشروعة في بيرو، وهو إنجاز لم يتسن تحقيقه إلا بفضل التزام جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية بالتنمية البديلة الشاملة والمستدامة.

٦٣ - واستطرد قائلاً إن سياسات مكافحة المخدرات ينبغي أن يكون إطارها هو الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات وغيرها من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة ويجب أن تعالج بالتساوي جميع ركائز الاستراتيجية وهي: الحد من العرض والطلب، والتنمية البديلة الشاملة والمستدامة، ومكافحة غسل الأموال، والتعاون القضائي، والتركيز على التصدي لجرائم أخرى ذات صلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على اتباع نهج شامل ومتوازن ومتعدد التخصصات ومستدام قائم على الأدلة العلمية والاحترام التام لحقوق الإنسان. وينبغي عدم إعطاء أولوية لعنصر على حساب عنصر آخر. وتتفق بيرو في موقفها مع موقف بلدان كثيرة الذي مفاده أنه كان هناك قدر كبير جداً من التشديد في الماضي على الأمن مما أضر بمسائل من قبيل الصحة العامة. وتسلم الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية بأن مشكلة المخدرات العالمية ما زالت تمثل مسؤولية عامة مشتركة، يجب معالجتها في بيئة متعددة الأطراف وبتعاون دولي أكثر فعالية.

٦٤ - **السيد دابكيوناس** (بيلاروس): قال، فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إن المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سيتيح فرصة هامة لتقييم تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها منذ انعقاد المؤتمر الأخير في عام ٢٠١٤. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحديد التدابير التي تُتخذ في المستقبل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وللجهود الرامية إلى مكافحة التهديدات الجديدة والناشئة، من قبيل الاتجار بالأعضاء البشرية، والجريمة الإلكترونية، والقرصنة الحديثة، والاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية، والجرائم البيئية. وتأمل بيلاروس أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بخصوص آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وبروتوكوليها. وترحب حكومة بيلاروس بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول في تنفيذ البروتوكول الداعم لمنع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وقمعها والمعاقبة عليها، وتؤيد الدور التنسيقي الذي يقوم به المكتب في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتتوقف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر على التنفيذ الفعال للبروتوكول والصكوك الأخرى، بما في ذلك خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي عام ٢٠١٧، ستعقد الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية. وسيكون الاجتماع فرصة لتحديد المشاكل والتحديات في تنفيذ خطة العمل العالمية، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والصكوك الأخرى لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن وفد بيلاروس يرحب، فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات، بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، التي ستزيد من تعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات. وتؤيد الحكومة عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي يرمي إلى تحسين التعاون الدولي بشأن المخدرات. وتعتزم بيلاروس عرض مشروع قرار بشأن تعزيز دور الأسرة لمنع تعاطي الأطفال والمراهقين للمخدرات وتأمل أن تنال المبادرة تأييداً واسع النطاق.

٦٦ - **السيد المهيري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن مشكلة المخدرات العالمية قد ساءت؛ وزاد عدد متعاطي المخدرات، وظهرت مخدرات مصنعة جديدة وأكثر خطورة. وأصبحت المخدرات أسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية وتستخدم للتحكم في الشباب وفي تمويل الأنشطة غير المشروعة. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل سويا لحماية المجتمعات ومنع الشباب من الوقوع فريسة للمتجرين والمهربين. وينبغي تكريس موارد وطنية للنهوض بالتنمية وكفالة سلامة المواطنين في مجتمع مأمون ومستقر وصحي. وتبادل المعارف أمر ضروري لتطوير آليات الاستجابة. وفي عام ٢٠١٦، تعاونت الإمارات العربية المتحدة مع بلدان أخرى في المنطقة لكي تعترض بنجاح طريق كميات كبيرة من العقاقير والمخدرات. ونفذت الحكومة أيضا عدداً من عمليات التوريد الخاضعة للمراقبة بالتعاون مع بلدان المقصد واشتركت في اجتماع طارئ لرؤساء أجهزة مراقبة المخدرات عقده مجلس التعاون الخليجي لمواءمة الخطط وتحسين التنسيق ومكافحة ورصد منظمات الاتجار بالمخدرات.

٦٧ - وأضاف قائلا إنه قد تم إنشاء عدد من برامج الوقاية، الموجهة إلى الطلبة في المدارس والجامعات في محاولة لبث روح المواطنة الجيدة ومساعدتهم على مقاومة السلوك السيىء. وجرى توفير برامج لعلاج وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات، مع تقديم تأكيدات لهم بالحرص على السرية. وتحترم الإمارات العربية المتحدة تماما التزاماتها بموجب جميع الاتفاقيات الدولية

المتعلقة بالمخدرات وستواصل العمل مع الدول الأعضاء للتصدي لمشكلة المخدرات وكل عواقبها الخطيرة.

٦٨ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن الدورة الاستثنائية ووثيقتها الختامية ستتيحان للمجتمع الدولي أن يبدأ مرحلة جديدة في مكافحة المخدرات، تتطلب إجراءات ملموسة، واستجابات محددة، وخريطة طريق تنفيذية لمعالجة الشواغل المشتركة. ويجب تحديث الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل مواجهة تطور تحديات مشكلة المخدرات في مواجهة تزايد ثقافة تعاطي المخدرات، وزيادة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، وظهور مؤثرات عقلية جديدة وأساليب جديدة للاستهلاك تقف الإنترنت وراءها. والتحدي الذي تمثله حماية المجتمعات والدول من عواقب المخدرات المدمرة هو تحد يواجه الجميع، ولذا يقع على المجتمع الدولي التزام بأن يواجهه معا.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن المغرب، بحكم موقعه الجغرافي، تواجهه باستمرار مشكلة الاتجار بالمخدرات، التي تفاقمت في السنوات الأخيرة نتيجة لأنشطة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية، التي تنقل المخدرات عبر أفريقيا عن طريق الشبكات الإرهابية وحركات التمرد، مما يهدد سلامة واستقرار أجزاء كثيرة من منطقة الصحراء الكبرى. ويخصص المغرب موارد مالية وبشرية كبيرة لمكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في التهريب والاتجار ولرصد ومراقبة حدود البلد وسواحله.

٧٠ - وواصل كلامه فقال إن إدارة الأمن الوطني والجمارك قامت مؤخراً بعمليات تطهير في منطقة جرجرات من أجل وضع نهاية للتهريب وللاتجار غير المشروع. وقد أدت تلك العمليات إلى مصادرة أكثر من ٦٠٠ مركبة، مما طهر المنطقة من جميع أشكال الاتجار والمتجرين. وإضافة إلى ذلك، قامت مديرية الأمن الوطني بتفكيك شبكة دولية للاتجار بالمخدرات لها روابط مع أعضاء جبهة البوليساريو. وقد ألقي القبض على أربعة من أعضائها، ومن بينهم ابن من يسمى وزير التنمية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الوهمية، وضبط ٥٠٠ كيلو غرام من المخدرات كان من المزمع تهريبها عبر الحدود الشرقية. وقد اعترف الأربعة بأنهم جزء من شبكة دولية واسعة للاتجار بالمخدرات تعمل عبر قنوات متعددة بين المغرب وموريتانيا ومالي ومناطق خاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو، مما يبين بوضوح وجود صلة بين المتجرين بالمخدرات في جبهة البوليساريو والجماعات الإرهابية النشطة في شمال مالي. واعترف أحد المتهمين بنقل شحنات كبيرة من المخدرات وبحصوله على ما يصل إلى ١٦٠ ٠٠٠ يورو للطن في مقابل ذلك، وأنه قام بتوريط مسؤولين في جبهة البوليساريو في الاتجار بالمخدرات. فقد قبل أولئك المسؤولون مبالغ كبيرة على سبيل الرشوة مقابل إفلات كثيرين من المجرمين الذين يعملون في الإقليم الذي تسيطر عليه جبهة البوليساريو من العقاب.

٧١ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة المغرب تلتزم التزاما راسخا بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وكذلك السلوك الإدماني، واعتمدت استراتيجية شاملة ومتوازنة قائمة على الوقاية والرعاية ومكافحة الاتجار وشبكات الاتجار. وسياسات البلد ترمي إلى منع السلوك الإدماني وتستهدف كلا من عرض المنتجات غير المشروعة والطلب عليها. والأهداف الطويلة الأجل لخطة العمل هي القضاء تدريجياً على ثقافة تعاطي المخدرات، وتشجيع الوقاية والوعي، وتوفير الرعاية الصحية لمتعاطي المخدرات، وتنفيذ برامج للتنمية البديلة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

٧٢ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إنه فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ينبغي أن تكون السياسات الوقائية، لا سيما تلك التي تنهض بالتنمية الاجتماعية

والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، عناصر مركزية في سياسات مكافحة الجريمة. والسياسات العامة الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة وتمكين المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضرورية لمنع الجريمة ويجب، لكي تكون فعالة، وضعها وتنفيذها بمشاركة المجتمع المدني.

٧٣ - وأكد وجوب إيلاء اهتمام خاص للجرائم المرتكبة ضد اللاجئين. وأعرب عن ترحيب البرازيل بإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين الذي اعتُمد مؤخراً في نيويورك، والذي يسلم بأوجه ضعف هاتين الفئتين، لا سيما النساء والأطفال. وقال إن التعاون الدولي ينبغي زيادة تحسينه لمنع ومكافحة الممارسات غير القانونية التي تستهدف اللاجئين والمهاجرين، ومن قبيل تلك الممارسات الاتجار بالبشر والرق الحديث والاستغلال الجنسي، وينبغي أن تراعي السياسات احتياجات الضحايا ومنظوراتهم. وقد وجه ترشيح نادية مراد بازي طه كسفيرة خير معنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر اهتماما خاصا إلى تلك المسألة.

٧٤ - وأضاف قائلا إن العقوبة الكافية والفعالة ضرورية لمنع الجريمة ومكافحتها، ومع ذلك لا تسوغ أي جريمة تطبيق عقوبة الإعدام. فعقوبة الإعدام ليست أداة مناسبة لسياسات الأمن العام، وذلك لعدم وجود أدلة من التجربة العملية تبين وجود صلة سببية بين العقوبة ومكافحة الجريمة. وتشجع البرازيل جميع البلدان التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام على اعتماد وقف اختياري فوري بهدف إلغائها، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في استعراض مشروع القرار ذي الصلة بالموضوع.

٧٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده، فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات، تلتزم التزاما تاماً بتنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، التي تقر بأن السياسات المتعلقة بالمخدرات يجب أن تركز في المقام الأول على الصحة والسلامة، وأن تصاغ وتنفذ على أساس الأدلة العلمية، وأن تراعي المرأة والفئات الضعيفة.

٧٦ - واختتم كلمته قائلا إن البرازيل تتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء على كفالة إجراء استعراض ناجح للقرار المتعلق بالتعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وهو ما يمثل خطوة أساسية في المناقشة التي ستمهد السبيل للاستعراض المقبل للإعلان السياسي وخطة العمل في عام ٢٠١٩.

٧٧ - **السيدة موانغي** (كينيا): قالت إن المخدرات غير المشروعة ما زالت تنطوي على تأثيرات سلبية صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية، تقوض الأمن والتنمية في البلدان النامية مثل كينيا. وقد اضطلعت الحكومة الكينية بتدابير هامة على صعيد السياسات لكي تنسق وتنفذ على نحو فعال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات. وقد نقحت في عام ٢٠١٥ قانون (مكافحة) المخدرات والمؤثرات العقلية وعززت ولاية السلطات الوطنية لحملة مكافحة تعاطي المواد الكحولية والمخدرات. وتعمل كينيا، بوصفها عضوا في منظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا وفريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمكافحة غسل الأموال، على تيسير تبادل المعلومات، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية، والقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أنشأ قانون عائدات الجريمة ومكافحة غسل الأموال، الذي سُن في عام ٢٠١٢، مركز الإبلاغ المالي لتحديد عائدات الجريمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنشئت لجنة استشارية بموجب قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لكي تنسق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الرئيسيون. وأنشأ قانون الفساد والجرائم الاقتصادية لجنة الأخلاقيات

ومكافحة الفساد. وتوجد قوانين إضافية لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، والشهود، والمبلغين.

٧٨ - وأضافت قائلة إن التحديات لا تزال باقية رغم تلك الجهود. وقد استثمرت الحكومة موارد كبيرة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تحوّل عن التنمية الوطنية وجهة موارد تشتد الحاجة إليها. فالمتجرون بالبشر وبالمخدرات يستغلون حدود كينيا التي يسهل اختراقها، وما زال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكّن الإرهابيين ويثير انعدام الأمن. ويتزايد استخدام الشبكات الإجرامية للمحيط الهندي كطريق لعبور المخدرات غير المشروعة، من قبيل الهيروين والمؤثرات العقلية الجديدة. وقد ألحقت التجارة غير المشروعة في الموارد البيئية والأحياء البرية، لا سيما في العاج وقرون وحيد القرن، أضرارا بالتنوع البيولوجي ودمرت أعداد الأحياء البرية.

٧٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن حكومة بلدها تشدد على أهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي الفعال من خلال تبادل المعلومات، وإجراء تحقيقات مشتركة، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها بلدان المرور العابر. وقد حسن التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الشركاء تحسينا كبيرا القدرة الوطنية على مكافحة الاتجار على طول الحدود ونقاط الدخول وعلى التصدي لمشكلة المخدرات ولغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية. ويجب أن يوسع المجتمع الدولي نطاق تعبئة الموارد من أجل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما لصالح البلدان النامية.

٨٠ - **السيدة سابخا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن بلدها حقق الاستقلال الذاتي السياسي والمالي في مكافحة الاتجار بالمخدرات، مدللا بذلك على إمكانية مكافحة الاتجار بالمخدرات بموارده المالية وبالالتزامات الدولية، وبدون شروط أو إملاءات أو قواعد عسكرية أو إدارة الولايات المتحدة لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، أو المسؤولية المشتركة لبعض البلدان المستهلكة للمخدرات.

٨١ - وأضافت قائلة إن مساحة الأرض المخصصة لزراعة نبات الكوكا في بوليفيا قد انخفضت بنسبة قدرها ٣٥ في المائة خلال الفترة ما بين عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٥ بحيث بلغت الآن المساحة الكلية ٢٠ ٢٠٠ هكتار، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتمثل هذه المساحة أقل مستوى منذ ١٠ أعوام. وقد تحقق ذلك الانخفاض، وهو الأعلى في المنطقة، مع الاحترام التام لحقوق الإنسان، والبيئة، وبدون إراقة أي دماء، وذلك بفضل الحوار واتباع نهج تشاوري، وتعيين مناطق زراعة الكوكا القانونية، وعدم استخدام التبخير الجوي أو المواد الكيميائية وبمشاركة منتجي الكوكا أنفسهم. وفي السنوات العشر الماضية، وفي عهد الرئيس إيفو موراليس، زادت عمليات ضبط الكوكايين في بوليفيا بمقدار ثلاثة أمثال. وفي عام ٢٠١٦، ضُبط ١٢١ طنا من المخدرات في ٠٠٠ ٧ عملية. ورغم تلك النتائج الملموسة، واعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الاتجار بالمخدرات، انتقدت حكومة الولايات المتحدة تلك الجهود في عام ٢٠١٦، لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالمسألة.

٨٢ - واستطردت تقول إن الزعماء أدانوا بشدة، في مؤتمر القمة السابع عشر لدول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة بموجب قانونها الصادر عام ٢٠١٥ بشأن الاتجار بالمخدرات عبر الوطني التي تضمنت تنفيذ تدابير خارج أراضي البلد، في انتهاك لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويمثل مضغ ورقة الكوكا ممارسة متوارثة من الأسلاف بالنسبة لشعوب الأمازون الأصلية، ويمثل جزءاً من تاريخ بوليفيا وهويتها الثقافية. ومن

أجل الدفاع عن ذلك التقليد، تسعى الحكومة إلى التعاون المتعدد الأطراف والثنائي مع المنظمات والدول الصديقة التي تحترم سيادة البلد وحقوق الإنسان. وتؤكد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات مجددا إرادتها السياسية الراسخة أن تكافح الاتجار بالمخدرات ومزارع الكوكا غير المشروعة وتطبق التدابير المبينة في الإعلان السياسي وخطة العمل.

٨٣ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يواجه جرائم فظيعة وإرهاباً وحشياً وغير إنساني، يستند إلى العقيدة الوهابية المتطرفة التي تمجد قتل الأطفال والنساء وكبار السن وترفض العقائد المتوازنة. وتلك العقيدة، التي تشكل انتهاكا للقانون، تؤيدها مجموعة من المجرمين المسلحين قام بتشكيلها ويحميها أعضاء في الأمم المتحدة يتظاهرون بأنهم حريصون على أفضل مصالح سورية. وتقوم تلك الجماعات الإرهابية بأنشطة إجرامية عديدة، من بينها الاتجار بالأشخاص، وذبح مدنيين عُزَّل، واسترقاق النساء والأطفال. وهي تستهدف المثقفين والزعماء الدينيين، وتدمر وتنهب التراث الثقافي السوري بطريقة ممنهجة. وقد اغتيل خالد الأسد، عالم الآثار، بعد أن دمر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعبد الكائن في تدمر، وهو ما يشكل جريمة ثقافية تجسد العقيدة الإرهابية التي يعتنقها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة اللذين يستهدفان الكنائس والمعالم الأثرية التاريخية من أجل تدمير الماضي وتخويف الأبرياء. ويجب معاقبة الإرهابيين المسؤولين عن تدمير المعالم الأثرية في العراق وسورية، إلى جانب الوسطاء الأتراك الذين يسّروا نهب أشياء تباع حاليا في الأسواق الأوروبية. وقال إنه يدعو الدول التي تدعم أولئك المرتزقة إلى احترام التزاماتها الدولية وإلى التقيد بقرارات مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وذلك بكفالة وجود عمليات مراقبة فعالة على الحدود ومنع تقديم دعم مالي لأولئك المجرمين القتلة.

٨٤ - واختتم كلمته قائلا إن الإرهاب جريمة تؤثر على جميع البلدان ومع ذلك فإن أبشع الجرائم هي سياسات الدول التي تفتح حدودها للإرهابيين وتزودهم بالدعم المالي وبالأسلحة. بل إن المعونة الإنسانية من أوروبا وأستراليا وغيرها من الدول تستخدم لنقل الأسلحة إلى أولئك الإرهابيين. وثمة أعداد هائلة من السوريين الذين أخضعهم الإرهابيون يلوذون بالفرار من فتاوى أولئك الجهاديين غير المعقولة. وقد أدت الفتاوى دوراً هاماً في الجريمة المنظمة، وفي الاتجار بالبشر، وفي الجريمة عبر الوطنية، وفي الاتجار بالأعضاء البشرية على الحدود. وأدى الوضع الإنساني لمئات الأسر إلى جعلها عرضة لتلك الجرائم التي ترتكب تحت ستار المعونة الإنسانية، في حين يظل جيران سورية صامتين صمتاً مريباً.

٨٥ - **الأسقف أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي يشاطر المجتمع الدولي تصميمه على معالجة مشكلة المخدرات العالمية والعمل بهمة على جعل المجتمع خالياً من تعاطي المخدرات، مجتمعا يمكن فيه لجميع الناس أن يحيوا حياة صحية، وأن يتمتعوا بالسلام، ويعيشوا في وئام اجتماعي. والاتجار بالمخدرات وإنتاجها يأتمران بقوانين العرض والطلب؛ والاتجار بالمخدرات موجود لوجود سوق مربحة أوجدها الأفراد المدمنون للمخدرات غير المشروعة. ومنع ومكافحة الاستهلاك هما السبيل إلى منع ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويعارض الكرسي الرسولي تقنين تعاطي المخدرات كوسيلة لمكافحة إدمان المخدرات. وينبغي أن تسترشد مكافحة المخدرات بالمبادئ الأساسية المتمثلة في احترام كرامة الإنسان، وأولوية الوقاية ودور الأسرة بوصفها الحصن الحصين للوقاية من المخدرات ولعلاج الإدمان على السواء.

٨٦ - وأضاف قائلا إن احترام كرامة الإنسان للجميع يجب أن يكون في صلب كل استراتيجية دولية لمكافحة

المخدرات ولمنع جرائم المخدرات. ويجب معاملة مدمني المخدرات بعطف وتفهم. وينشط العديد من المنظمات الكاثوليكية ومن الزعماء الدينيين في كل من ميدان الوقاية وإعادة التأهيل. وتبدأ التدابير الوقائية بتوعية الأطفال والشباب لمساعدتهم على رفض إغراء السعادة الوهمية المنبعثة من استهلاك المخدرات وغواية النقود السهلة التي يدرها الاتجار بالمخدرات.

٨٧ - واختتم كلمته قائلا إن معاناة مدمن المخدرات توّرط الأسرة والمجتمع ككل. ويؤكد الكرسي الرسولي بشدة على أهمية الأسرة بوصفها حجر الزاوية في استراتيجيات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والصحة. وتعاطي المخدرات غير المشروعة يدمر النسيج الاجتماعي لفرادى الأسر ويؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، يؤيد الكرسي الرسولي البرامج الرامية إلى اتقاء عوامل الخطر بتعزيز المهارات الوالدية.

٨٨ - **السيد باركان** (إسرائيل): قال إن الاحتياجات الفريدة والتحديات الخاصة للنساء اللواتي يعانين من تعاطي المخدرات كثيرا ما تكون موضع تجاهل، لأن معظم متعاطي المخدرات من الرجال. ولذا فإن اتباع نهج مراعية للبعد الجنساني فيما يتعلق بعلاج إدمان المخدرات أمر جوهري لنجاح الشفاء، وقد دعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية إلى تعميم المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات. وفي إسرائيل، أقيمت بنى تحتية منفصلة لعلاج النساء لأن الشفاء في المرافق التي تخدم الرجال والنساء على السواء قد يكون صعباً بالنسبة للنساء اللواتي يكن أيضا ضحايا الاعتداء الجنساني والعنف والصدمة. ويتضمن النهج الشامل للعلاج الذي تستخدمه إسرائيل تقديم المشورة والدعم بشأن الصدمة، والعلاج الأسري والجماعي، وأدوات أخرى للتأقلم مع القضايا التي تواجهها النساء، من قبيل البغاء والأمومة. وتتخذ المرافق أيضاً خطوات لتهيئة حيز منفضل لإتاحة فرص إضافية للنساء للعمل والتمتع بالأنشطة الترويحية، والحصول على علاج بمعزل عن الرجال. وإضافة إلى ذلك، أنشئت مراكز لشفاء الشابات والفتيات، بما يشمل مركزاً متنقلاً، ومركزاً مقيماً، وعيادات خاصة، ونُزلاً للشفاء بعد العلاج، وبرامج للحد من الضرر، ووحدات لإزالة السموم للنزلاء الداخليين.

٨٩ - واختتم كلمته قائلا إن إسرائيل ملتزمة بإطلاع البلدان الأخرى على تجاربها. وتستضيف وكالة التعاون الإنمائي الدولي بوزارة الخارجية، في شراكة مع الهيئة الإسرائيلية لمكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورات دراسية تتعلق بالمواد الكحولية والمخدرات. وقد ركزت أحدث دورة دراسية على السياسات والبرامج المخصصة لجنس معين. وإدراج منظور جنساني في مكافحة تعاطي المخدرات أمر أساسي لكفالة المساواة للمرأة. فالمرأة التي تتعاطى المخدرات تكون أكثر ضعفاً، وتواجه وصمة اجتماعية أكبر، وتقل احتمالات استفادتها من برامج العلاج، وتتاح لها فرص أقل للحصول على المساعدة ولإعادة إدماجها في المجتمع.

٩٠ - **السيدة نعيم** (ملديف): قالت إن العولمة، وتكنولوجيا المعلومات، والسفر الدولي، والمؤسسات عبر الوطنية قد عززت الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للجريمة عبر الوطنية والمنظمة ولكنها أتاحت أيضاً للمجرمين مزيدا من المرونة وفرصة توسيع نطاق مجالات عملهم.

٩١ - وأضافت قائلة إن الجريمة المنظمة، من قبيل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، تشكل تهديداً مستمراً للمديف، تلك الدولة الجزرية المتناثرة جغرافياً والواقعة على أحد أكبر طرق التجارة البحرية. وقد اتخذت ملديف عدداً من الخطوات الهامة صوب تنفيذ اتفاقية

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الداعم لمنع الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وذلك بوصفها طرفا في الاتفاقية والبروتوكول. واعتمدت الحكومة قوانين لتزويد سلطات إنفاذ القانون بالوسائل الكفيلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال وتمويل الإرهاب مكافحة فعالة. وقد اعتُبر المركز الوطني لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ في عام ٢٠١٦ الوكالة المركزية لتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وتستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف إلى تعاليم إسلامية معتدلة وتقدمية، وتمكين النساء والشباب، وزيادة التدخل الوقائي من جانب أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الحكومية المعنية. وتشكل حماية صناعة السياحة والسياح من الهجمات الإرهابية مجال تركيز هاما أيضا، ويجري بالفعل تنفيذ برامج لزيادة الوعي بأمن الأهداف السهلة وتعزيز آليات الاستجابة.

٩٢ - واستطردت قائلة إن التدابير التي تُعتمد على الصعيد المحلي لا تمكّن بمفردها الحكومة من مكافحة الجرائم بفعالية. وقانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، الذي سُن في عام ٢٠١٤، يتيح للمديف أن تتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية، ومن بينها الجريمة المنظمة.

٩٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة لن تحقق المنشود منها بفعالية بدون وجود نظام عدالة جنائية عادل وشفاف وفعال. وقد سُن قانون إجراءات جنائية شامل في عام ٢٠١٦، مما يمهد السبيل لممارسة الحق المضمون في الحصول على محاكمة عادلة من قِبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة على النحو الذي ينص عليه القانون، والمساواة في الاحتكام إلى العدالة مع وجود ضمانات لاتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وحق استشارة محام، والحصول على خدمات مترجم شفوي عند الاقتضاء. والسياسات والقوانين الوطنية المتعلقة بالمخدرات، التي ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان وإيمان راسخ بضرورة بناء مجتمعات أكثر أمناً وعدلاً، لا توفر فحسب تدابير صارمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات بل تشدد أيضا تشديداً قوياً على إعادة إدماج مدمني المخدرات في المجتمع.

٩٤ - **السيد لي** زهيكيانغ (الصين): قال إن الدول يجب أن تنفذ إعلان الدوحة الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تنفيذاً فعالاً، وأن تضاعف جهودها للتصدي للجرائم الجديدة، من قبيل الجريمة الإلكترونية والغش عبر الوطني عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتؤيد حكومة الصين فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في الوفاء بولايتها والاستكشاف النشط لإمكانية إعداد صك قانوني دولي في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الإلكترونية. وتؤيد الحكومة أيضا الجهود الرامية إلى التصدي للجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية.

٩٥ - وأضاف قائلا إن الدول يجب أن تتبع نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الفساد، وأن تنفذ اتفاقية مكافحة الفساد تنفيذاً فعالا، وأن تعزز التعاون والمساعدة الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأن تزيل العقبات السياسية والقانونية التي تحول دون اعتقال الهاربين من العدالة واسترداد الأصول غير المشروعة عبر الحدود، وترفض أن تصبح ملاذات للفاسدين وأصولهم. وتعتبر آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية منبرا مفيدا لتعزيز تنفيذها، وتبادل التجارب، وتعزيز بناء القدرات. وفي دورة الاستعراض الثانية، ينبغي أن تتبع جميع الأطراف بدقة مبادئ وقواعد آلية الاستعراض، بما في ذلك احترام سيادة الدول الأطراف وعدم التدخل في الشؤون الوطنية. ومع أن

للمنظمات غير الحكومية دورا عليها أن تؤديه على المستوى المحلي، ينبغي أن تظل آلية الاستعراض عملية حكومية دولية. وقد دعت الصين، بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة العشرين، إلى المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن التعاون المتعلق بالأشخاص المطلوبين لارتكاب جرائم فساد والمتعلق باسترداد الأصول وخطة عمل مجموعة العشرين لمكافحة الفساد لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨.

٩٦ - واستطرد قائلا إن الصين تتطلع إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي أن تتخذ الدول خطوات استباقية لتطبيق الاتفاقية، باستخدامها كأساس قانوني للمساعدة القضائية، وتسليم المجرمين والتعاون في استرداد الأصول غير القانونية. وتلزم آلية استعراض مناسبة للتنفيذ، وينبغي أن تُتخذ الآلية النموذجية لاتفاقية مكافحة الفساد، ومبادئها وتجربتها، كمرجع. وينبغي أيضا أن تتمسك آلية الاستعراض بطابع الاستعراضات الأخرى الحكومي الدولي وغير التطفلي وغير العقابي وأن تعطي الأولوية للتعاون الدولي، واسترداد الأصول، والمساعدة التقنية.

٩٧ - وواصل كلامه قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي، في السنوات المقبلة، أن يركز الجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات على تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. وتؤيد حكومة الصين النظام الدولي لمكافحة المخدرات القائم على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وتعارض تقنين المخدرات على أي نحو. وهي تؤيد أيضا عمل لجنة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وسياسات مكافحة المخدرات ينبغي ألا تصون حقوق الإنسان وتعززها فحسب، بل ينبغي أن تراعي أيضا السلام والأمن، ورفاه المجتمع ككل ومصالحه المشتركة. ومن حق الدول أن تصوغ تلك السياسات، بما يشمل سياسات العدالة الجنائية، على النحو الأنسب لظروفها الوطنية المحددة.

٩٨ - **السيد لامبيرتيني** (إيطاليا): قال إن المجتمع الدولي يدرك أن فعالية منع الجريمة والعدالة الجنائية أساسية للسلام والتنمية ولإعمال حقوق الإنسان. وتذكر الإعلانات والوثائق البرنامجية الدولية أن السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي أن تكمل إجراءات للتصدي للأنشطة الإجرامية، التي تزيد من حدة التوترات وتبرز الانقسامات مما يلحق الضرر بمن هم الأقل حظاً، ويستترف الموارد العامة، وينتهك الحقوق والحريات الأساسية.

٩٩ - وأضاف قائلاً إن إيطاليا ستيسر مرة أخرى اعتماد القرار المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠١٥، نسقت إيطاليا مع الأردن بشأن مشروع لحماية التراث الثقافي واكتشفت أنه ما زال يلزم عمل الكثير من أجل تحويل القرارات التي يعتمدها المجتمع الدولي إلى إجراءات ملموسة ومنسقة وفعالة. ومن الممكن أيضاً العثور على أوجه قصور مماثلة في الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، وتجارة الأسلحة، والدعاية الإرهابية، وتجنيد الأطفال والشباب والنساء واستغلالهم جنسياً. وستساعد مساهمات جميع الدول الأعضاء على تحسين القرار وكفالة تحسين الإشارة إلى الاستجابات للأنشطة غير القانونية، مع مراعاة العمل الذي قامت به مؤخراً المنظمات التي توجد مقارها في فيينا وجنيف، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية مكافحة الفساد، والدورة الاستثنائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.